اللجنة شددت على أهمية تصويب الملاحظات الإجرائية الناتجة عن عدم التقيد بقواعد تنفيذ الميزانية

«الميزانيات» لـ «المالية»: عليكم إعادة النظر بالقرارات المنظمة لإدارة أملاك الدولة

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب عدنان سيد عبد الصمد، ان اللجنة اجتمعت بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية لمناقشة الحساب الختامي لوزارة المالية «الحسابات العامة، الإدارة العامة للسنة المالية 2015-2016 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنه»، وتبين لها ما يلي:

اولا: الملاحظات العامة على وزارة المالية

شددت اللجنة على أهمية تصويب الملاحظات الإجرائية الناتجة عن عدم التقيد بقواعد تنفيذ الميزانية والتعاميم المالية لاسيما وانها الجهة الحكومية المناط بها ذلك، والرد على توصيات اللجنة، مع الإسراع في إلحاق تبعية إدارة التدقيق الداخلي لأعلى سلطة إشرافية وتمكينها بشكل فعّال للحد من الملاحظات التي تسجلها الأجهزة الرقابية.

ولابد من إعادة النظر بالآلية المعمول بها بشأن المناقلات المالية التي تطلبها الجهات الحكومية ووجود تدقيق اكبر لمسوغات تلك المناقلات مع الأخذ في الاعتبار طبيعة عمل كل جهة واحتياجاتها الفعلية بما لا يخل بأوجه الصرف والرقابة المالية وتلافيا لبعض الملاحظات المسجلة على الجهات الحكومية سابقا.

ثانيا: رسوم الأراضي الفضاء

كما بينت اللجنة ضرورة بذل العناية في احتساب الرسوم المستحقة على ملاك الاراضي الفضاء وتحصيلها اولا باول؛ خاصة وان تقارير الأجهزة الرقابية تشير إلى استمرار المأخذ في هذه الملاحظة من عدم قيام الوزارة بإثبات رسوم مستحقة عن سنوات سابقة لأراضي فضاء وإيجارات قسائم وشاليهات بما يقارب 6 ملايين دينار، بالإضافة إلى استمرار عدم تحصيل نحو 6 ملايين دينار أخرى خاصة برسوم الأراضي الفضاء تعود لسنوات مالية سابقة.

وسبق ان طلبت اللجنة في المجلس السابق تزويدها ببيانات ملاك الاراضي الفضاء الذين لم يسددوا الرسوم المستحقة عليهم إلا أنها لم تواف بالبيانات حتى الآن رغم تأكيد تقرير اللجنة التشريعية في مجلس الأمة على دستورية طلب اللجنة بهذا الشأن.

ثالثا: التعدي على أملاك الدولة

كذلك لابد ان تتخذ وزارة المالية كافة الإجراءات لحسم العديد من قضايا التعدي على أملاك الدولة والتي باتت متكررة لسنوات في تقارير ديوان المحاسبة ومنها وقف التعديات على أملاك الدولة في جزيرة فيلكا حيث تقام المشاريع التجارية والاستثمارية فيها دون أي عقود وتراخيص مع الدولة ، مع تقاذف مسؤولية إزالة هذه التعديات بين الجهات الحكومية.

كما لوحظ من خلال تقرير ديوان المحاسبة تقاعس الوزارة في احتساب وتحصيل ما يقارب 450 الف دينار من احد مستثمري الشاليهات على ارض إضافية اعطيت له بموافقة المجلس البلدي في سنة 2007 وتم الاستفادة منها دون وجود عقد مبرم مع الدولة، ولم يتم توقيع العقد معه على هذه الأرض الإضافية إلا في سنة 2015 بحجة طول الإجراءات القانونية اللازمة لتوقيع العقد !!

إضافة إلى تضارب إفادة مسؤولي إدارة أملاك الدولة حول قيام إحدى الشركات المسؤولة عن إدارة سوق المباركية بزيادة القيمة الإيجارية لأكثر من 100% على أصحاب المحلات التجارية رغم أن انتهاء عقد الشركة المسؤولة عن إدارة هذا المشروع مع الدولة لأكثر من سنتين، وتأكيد ديوان المحاسبة بوجود مخاطبات رسمية للشركة لإخلاء الموقع الاستثماري!

مما يتطلب إعادة النظر بالقوانين والقرارات المنظمة لإدارة أملاك الدولة ككل ، وإيجاد آلية اكثر فعالية لمعرفة العقود المنتهية مع المستثمرين كي لا يستغل المستثمرين عقارات الدولة دون غطاء تعاقدي حفظا لحقوق جميع الأطراف وإعادة طرحها كعقود جديدة بقيم إيجارية تتناسب مع المعطيات الاقتصادية الجديدة لاسيما وان الحكومة تدعو لزيادة الإيرادات غير النفطية وتنويع مصادر الدخل في ظل انخفاض اسعار النفط واستمرار العجز في الميزانية، خاصة وان اللجنة تتدارس مناقشة هذه القضية كموضوع مستقل لعرضه على المجلس في ظل هذه الظروف الاقتصادية.

رابعا: إيرادات الضريبة

واشادت اللجنة بالجهود التي تبذلها إدارة الضريبة في وزارة المالية لتسوية تراكم مستحقات الخزانة العامة من ضريبة الدخل حيث انخفضت من 546 مليون دينار إلى 182 مليون دينار وفق تأكيد ديوان المحاسبة في هذه الملاحظة، علما أن اللجنة تتابع هذه الملاحظة للسنة الثالثة على التوالي تعزيزا للإيرادات غير النفطية وتوصي بشكل سنوي بتحديث الإجراءات على الأمور الضريبية لسد الثغرات التي قد تظهر اثناء التطبيق

جانب من الاجتماع

- الوزارة لم تقم بإثبات رسوم مستحقة بالملايين عن سنوات سابقة لأراض فضاء وإيجارات قسائم
- الإسراع في إلحاق تبعية إدارة تدقيق الداخلي لأعلى سلطة إشرافية
- لابد أن تتخذ «المالية» جميع الإجراءات لحسم العديد من قضايا التعدي على أملاك الدولة
- إعادة النظر بالآلية المعمول بها بشأن المناقلات المالية التي تطلبها الجهات الحكومية

مؤكداً أن تلك الحالات المتكررة ليست الأولى ولن تكون الأخيرة

العتيبي: سقوط سقف في أحد بيوت «صباح الأحمد» استمراراً لحالة فشل «السكنية»

- أهالي المنطقة يعيشون في رعب ويجب على الوزارة التحرك وبسرعة

اعتبر النائب خالد محمد العتيبي انا ما حدث من سقوط سقف في احد بيوت مدينة صباح الاحمد وتعريض حياة اسرة بكاملها للخطر استمرار لحالة الفشل و الفساد التي تعاني منها وزارة الإسكان وكل الجهات التابعة لها، مؤكدا ان تلك الحالات المتكررة للأسف ليست الأولى ولن تكون الأخيرة اذا استمر نهج وزارة الاسكان على هذا النحو.

وزاد العتيبي :اهالي منطقة صباح الأحمد يعيشون في رعب حاليا و عليه يجب على الوزارة التحرك وبسرعة و اخلاء البيوت التي تخضع لتلك النماذج الكارثية والمحتمل تكرار سقوط الاسقف فيها وتعويض قاطنيها لكي لا يحدث ما لا يحمد عقباه، محذرا وزير الإسكان بتحمل مسؤولياته بضرورة الحفاظ على ارواح قاطني المنطقة، وعدم تعريض حياتهم للخطر.

وأضاف سنتوجه باسئلة نيابية الى الوزير المختص للوقوف على مدى الخلل

النائب خالد العتيبي

- على وزير الإسكان تحمل مسؤولياته بضرورة الحفاظ على أرواح المواطنين
- سيكون لنا وقفة قوية بحلول فورية بعيدة عن انتظار التقارير و توصيات اللجان
- يجب إخلاء البيوت وتعويض قاطنيها لكي لا يحدث ما لا يحمد عقباه

وكيف ستكون ادارته للأزمة، مستغربا ان ينتظر المواطن عشرين عاما لكي ينال حقه في الرعاية السكنية و تكون المحصلة وفاته بسقف الحلم الذي انتظره كثيرا.

واختتم العتيبي تصريحه قائلا سنصعد الامر ان لم يتحرك الوزير و وزارته ولو لمسنا تراخيا في تعامله مع ارواح المواطنين والتي هي اغلى شيء عندنا وليست بالسلعة الرخيصة كما يتعامل معها مسؤولي الإسكان سيكون لنا وقفة قوية مطالبا بحلول فورية بعيدة عن انتظار التقارير و توصيات اللجان

للحفاظ على الصحة العامة من انبعاثات الإشعاعات

الطبطبائي يطالب بنقل أبراج الاتصالات من المناطق السكنية

- الذبذبات الصادرة من تلك الأبراج غاية في الخطورة وبالغة التأثير في البيئة
- أطالب بإلزام شركات الهواتف بإزالة أبراجها ونقلها من فوق أسطح المباني الحكومية

د. وليد الطبطبائي

تقدم النائب د. وليد الطبطبائي باقتراحين برغبة، يتعلقان بالحفاظ على الصحة العامة من انبعاثات الإشعاعات من أبراج الاتصالات ومحولات الكهرباء.

وقال النائب في مقدمة اقتراحه الأول إن أبراج الاتصالات ترتفع في معظم المناطق السكنية بهدف تقوية إرسال الهواتف المتنقلة، ومن المؤكد أن الذبذبات الصادرة من تلك الأبراج غاية في الخطورة وبالغة التأثير في البيئة، فضلاً عن انعكاسها السيئ على صحة الإنسان الأمر الذي يؤدي للإصابة بأمراض مختلفة على رأسها مرض السرطان.

وإذ تقع المباني المرتفعة لبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية في كثير من المناطق السكنية، فإن من الأجدى نصب تلك الأبراج على أسطح هذه المباني والمؤسسات نظراً لارتفاعها عن البيوت السكنية، وكذلك لضمان انتشار الذبذبات المنبعثة منها بصورة أوسع تزيد من تقويتها للشبكة الهاتفية، ودون الاصطدام بحوائط البيوت، والمباني المجاورة لها المكتظة بسكانها إن وضعت على الأرض كما في شكلها الحالي. وطلب النائب في اقتراحه بإلزام شركات الهواتف المتنقلة بإزالة أبراجها أو نقلها من أماكنها الحالية في المناطق السكنية، ووضعها فوق أسطح المباني الحكومية في تلك المناطق كالمخافر والجمعيات التعاونية والمباني التابعة للبلدية، وذلك بشرط ارتفاعها عن الأسطح بارتفاع لا يقل عن عشرين متراً، وذلك باستثناء المدارس لما يشكل وجودها بقرب تلك الأبراج من خطورة بالغة على الأطفال والطلاب.

وفي مقدمة اقتراحه الثاني أوضح الطبطبائي أنه انطلاقاً من المادة (15) من الدستور التي نصت على أن تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة، ونظراً لكون الكهرباء ثروة طبيعية تلتزم الدولة بحفظها وحسن استغلالها، وحماية الأفراد من المواطنين والمقيمين من مضار آثارها السلبية، فإنه يقترح أن تقوم وزارة الكهرباء والماء ببناء عوازل حديدية خاصة لجميع المحولات الكهربائية في الكويت تمنع انبعاث الأشعة الكهرومغناطيسية منها.

بعد قصورها في إيصال البلاغات للمدعى عليهم

الفضل يسأل وزير العدل: هل توجد نية لخصخصة «إدارة الإعلان»؟

وجه النائب أحمد الفضل سؤالا برلمانيا إلى وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.فالح العزب حول قصور إدارة الإعلان في الوزارة في إيصال البلاغات للمدعى عليهم.

وقال النائب في مقدمة سؤاله إن إدارة الإعلان في وزارة العدل أنشئت حتى تكون حلقة الوصل بين المحكمة والمدعى عليه ليتسنى له حضور الجلسات والمثول أمام القضاء إلا أنه تبين أن هذه الإدارة لديها الكثير من القصور في الأداء الوظيفي بإيصال البلاغات للمدعى عليهم مما يسبب حرمانهم من حق الدفاع عن أنفسهم وكذلك حرمان القضاء من الاقتصاص للعدالة.

وطلب النائب إفادته بتاريخ إنشاء الإدارة المذكورة وعدد الموظفين بها وأيضا عدد البلاغات التي تورد للإدارة في الشهر الواحد والبلاغات التي يتم تسليمها للمدعى عليهم قبل انتهاء وقت الجلسات.

وسأل الفضل كذلك عن عدد البلاغات التي لم يستدل على عنوان المدعى عليهم وتزويده ببيان ذلك بكشف تفصيلي لآخر خمس سنوات وأسبابها.

وقال النائب في سؤاله إنه في حال عدم الاستدلال على عنوان المدعى عليه ما الخطوات القانونية المتبعة لدى الإدارة لتحفظ حقها وحق المدعى عليه؟ وكذلك في حال إخلال مندوب الإعلان وتقاعسه بإيصال البلاغ للمدعى عليه ما الإجراء القانوني المتخذ في حق المندوب؟ وهل سبق أن عوقب موظف لتقاعسه عن أداء عمله؟

واستفسر الفضل عما إذا كان لدى الإدارة الرؤية المستقبلية لتطوير أداء عملها بأن تستخدم أحدث الطرق المتطورة لإيصال البلاغات للمدعى عليهم بواسطة البريد الالكتروني أو الرسالة النصية أو أي طريقة أخرى.

وطلب إفادته عما إذا كان لدى وزارة العدل النية بخصخصة الإدارة المعنية تفاديا لأي أخطاء مستقبلية ولتطوير أداء هذه الإدارة الحساسة.

طلب تزويده بتصور كامل عنها

الدقباسي يسأل عن ضعف إجراءات الحكومة لتنويع مصادر الدخل

وجه النائب علي الدقباسي سؤالا برلمانيا الى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك حول أسباب ضعف إجراءات الحكومة لتنويع مصادر الدخل وعلاج عجز الموازنة.

وقال الدقباسي في مقدمة سؤاله إنه في ظل السياسات العامة للدولة وخطط الحكومة لتنويع مصادر الدخل لسد العجز المالي الحالي والمستقبلي للدولة ونظرا لما رأيناه من إجراءات وقرارات تتخذها الحكومة بالمساس بدخل المواطنين والتوجه بتخفيض نفقات الجهات الحكومية لميزانياتها في وقت ترسم الكثير من الدول خططا لتطوير جهاتها الحكومية وتنويع مصادرها لترتقي بها وترفع دخل مواطنيها.

وأضاف ان الإجراءات التي اتخذتها الحكومة انما توضح عجزها بوضع حلول فعلية ودائمة لتنويع مصادر الدخل للبلاد وتلافي العجز المالي.

وطلب الدقباسي تزويده بتصور الحكومة العام بموجب القرارات والإجراءات التي اتخذتها لتنويع مصادر دخل الدولة ان وجدت وهل هناك مدة لتنفيذ تلك الخطط؟ وما دور كل وزارة للمشاركة الفعالة لتنويع مصادر دخل الدولة؟